

رأي لجنة معايير المحاسبة في تفسير الفقرة (١٢١) من معيار توحيد القوائم المالية

الرقم: ٢/١٠ التاريخ: ١٤٣١/٧/١٨ هـ الموافق: ٢٠١٠/٦/٣٠

الإستفسار:

كيف يتم تطبيق الفقرة (١٢١) من معيار توحيد القوائم المالية والمتعلقة بالتغير في حصة السيطرة دون أن يؤدي إلى فقد المنشأة لسيطرتها على التابعة ، حيث جاء بالفقرة أنه "إذا حصل تغير في حصة السيطرة دون أن يؤدي إلى فقد المنشأة لسيطرتها على التابعة فيجب عدم إثبات أي مكاسب أو خسائر تنشأ عن التغيرات في حصة السيطرة" ، كما جاء بالدراسة المقارنة المرفقة بالمعيار أن يتم إثبات التغيرات في حصة المنشأة المسيطرة ضمن حساب استثمار المنشأة المسيطرة ويتم إثبات حصة الأقلية ضمن حقوق الملكية غير المسيطرة.

الإجابة:

إن التغيرات في حصة ملكية المنشأة المسيطرة مع الاحتفاظ بالسيطرة على المنشأة التابعة تعد عمليات حقوق ملكية. لذلك لا يجوز إثبات أي مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة نتيجة عمليات التغير في حصة السيطرة، كما لا يجوز إثبات أي مكاسب أو خسائر غير محققة نتيجة عمليات التغير في حصة السيطرة. ويجب على المنشأة المسيطرة تعديل القيمة الدفترية للحصة غير المسيطرة لتعكس التغير في حصتها في المنشأة التابعة. ويتم إثبات أي فرق بين القيمة العادلة للعوض المستلم أو المدفوع ومبلغ التعديل في الحصة غير المسيطرة ضمن حقوق ملكية المنشأة المسيطرة في القوائم المالية الموحدة، وليس لهذا الفرق علاقة بفقد السيطرة مستقبلاً. ويتم تسجيل الفروقات ضمن حساب احتياطي مستقل ضمن حقوق الملكية ، وتفصح المنشأة عن طبيعته في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.